Distr.
LIMITED

E/ESCWA/AGR/1997/6
19 September 1997
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية

UN ESCWA

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٧

(*) صدرت دون تحرير رسمي.

97-0574

المحتويات

الصفحة

مقدمـــة ١

أولاً- خلفية حول القطاع الزراعي ٢

ألف- أهمية القطاع الزراعي ٢
باء- معاناة القطاع الزراعي من جراء الاحتلال الاسرائيلي ٤

ثانياً- أبعاد الإطار العام لسياسة تنمية زراعية ٧

ألف- متطلبات رئيسية للتنمية الزراعية ٧
باء- تحديد أهداف وأولويات التنمية الزراعية ٩
جيم- المرتكزات الرئيسية لخطة عمل لتنمية القطاع الزراعي ١١
دال- البرامج والمشاريع ١٤
هاء- تنفيذ وتمويل البرامج والمشاريع ذات الأولوية ٢٢

ثالثاً- الخلاصـــة ٢٥

المرفق- قائمة بنشاطات قسم الزراعة/شعبة القضايا والسياسات القطاعية في الأراضي الفلسطينية ٣٠

مقدمة

طلب مركز التخطيط بمكتب رئيس السلطة الفلسطينية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إرسال أحد خبرائها لوضع إطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية تمهيداً لعقد نقاشات موسعة حول بلورة سياسة تنمية زراعية واضحة الاهداف والمعالم ومن ثم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية لاحقا.

قامت الإسكوا بإيفاد السيد محمد جبر، القائم بأعمال قسم الزراعة بشعبة القضايا والسياسات القطاعية بالاسكوا الى الضفة الغربية وقطاع غزة لغرض وضع مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية، حيث زار الاراضي الفلسطينية لمدة ثمانية أيام قابل خلالها المسؤولين بوزارة الزراعية ووزارة التخطيط ومركز التخطيط بمكتب رئيس السلطة الفلسطينية ومجموعة من المعنيين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ولقد قام السيد الخبير بإعداد هذا التقرير والذي يجب أن ينظر اليه كنقطة انطلاق لمناقشات مكثفة لاحقة حول أبعاد أهداف وأولويات التنمية الزراعية وملامح البرامج والمشاريع المقترح تبنيها من قبل السلطة الفلسطينية في الفترة القادمة.

يعالج التقرير في الفصل الأول أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني ومعاناة هذا القطاع اثناء فترة الاحتلال الاسرائيلي التي امتدت منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣ بصورة اجمالية ولحد الآن لجزء كبير من الاراضي الفلسطينية التي لا زالت تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للاحتلال الاسرائيلي. لقد كان الهدف من هذا الفصل اعطاء صورة كخلفية لتطور القطاع الزراعي ومدى المشاكل التي يعاني منها لتكون مقدمة الى الفصل التالي لاستنباط ابعاد ومرتكزات الاطار العام لسياسة تنمية زراعية في الاراضي الفلسطينية.

في الفصل الثاني وهو الفصل الرئيسي تم تحديد أبعاد الإطار العام لسياسة تنمية زراعية. وقد شمل هذا الفصل على:

- المتطلبات الرئيسية لتنمية القطاع الزراعي الفلسطيني.
- اهداف واولويات التنمية الزراعية.
- المرتكزات الرئيسية لخطة عمل لتنمية القطاع الزراعي.
- ملامح مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الأولوية في التنفيذ لتحقيق الاهداف المحددة.
- أفكار حول كيفية تنفيذ وتمويل البرامج والمشاريع المذكورة أعلاه.

وبطبيعة الحال فإن الآراء الواردة أعلاه تعبر عن رأي كاتبها وليس من الضروري ان تعبر عن رأي الإسكوا.

والجدير بالذكر ان قسم الزراعة بالإسكوا قام باعداد مجموعة من الدراسات انصبت جميعها حول إعادة تأهيل القطاع الزراعي الفلسطيني. مرفق رقم ١ يوضح هذه الدراسات. ويأتي هذا التقرير مكملا لمجموعة من الدراسات التي بدأها قسم الزراعة بالإسكوا في عام ١٩٩٣، حيث بدأ نشاطاته باعداد دراسة تقييمية شاملة للقطاع الزراعي الفلسطيني. أتبعها فيما بعد باعداد وثائق مشاريع حول اعادة تأهيل مرافق ذات أولوية للتنمية الزراعية مثل اعادة تأهيل آبار الري والعيون والثروة السمكية وقطاع الصحة البيطرية والمؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية. وكان الهدف من اعداد مثل هذه الوثائق هو امداد السلطة الفلسطينية بهذه الوثائق تمهيداً لتقديمها الى الدول والمؤسسات المانحة بغية تمويلها. ولقد تم اعدادها خلال الأربع سنوات الماضية بصورة متكاملة.

أولاً- خلفية حول القطاع الزراعي .

ألف- أهمية القطاع الزراعي

تبلغ المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية حوالي ٦٠٦٠ كيلومتراً مربعاً منها حوالي ٥٧٠٠ كيلومترا مربعاً في الضفة الغربية وحوالي ٣٦٠ كيلومترا مربعاً في قطاع غزة[١].

لا زال ٤٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية تحت سيطرة المستوطنين الاسرائيلين و ٣١ في المائة من مساحة الضفة الغربية مستغلة زراعياً والبالغة ١ر٧ مليون دونم يزرع معظمها باشجار الزيتون والعنب والحمضيات والخضروات واللوزيات والمحاصيل الحقلية. وتشكل مساحة الاراضي الزراعية المروية فقط ٥ في المائة من النسبة الاخيرة. وتقدر حصة المياه المخصصة للزراعة في الضفة الغربية حوالي ٨٠ مليون متر مكعب. أما في قطاع غزة، فإن ١٧ في المائة من المساحة لا زالت تقع تحت سيطرة المستوطنين الاسرائيلين. وتشكل المساحات المستغلة زراعياً حوالي ٤٩ في المائة من مساحة القطاع اي حوالي ١٧٧ ألف دونم وفق احصائية موسم ٩٥-١٩٩٦ منها حوالي ١٠٦ ألف دونم اي ٦٠ في المائة عبارة عن اراضي زراعية مروية تزرع باشجار الحمضيات والخضروات والفواكه والزهور. اما حصة المياه المخصصة للزراعة فتبلغ حوالي ٨٠ مليون متر مكعب[٢].

ولا يزال القطاع الزراعي يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني. فهو يمثل القطاع الانتاجي التقليدي الذي يقدم الغذاء وفرص العمل لجزء كبير من الفلسطينيين والملاذ الاساسي للأيدي العاملة في وقت الأزمات ومصدراً للعملات الاجنبية عن طريق تصدير بعض المنتجات الزراعية الى دول الجوار وبعض الاقطار الأوروبية.

وتوضح الاحصاءات المتوفرة[٣] تذبذب نسبة مساهمة القطاع الزراعي صعوداً وهبوطاً في الناتج المحلي الاجمالي للاراضي الفلسطينية طيلة فترة الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت هذه المساهمة تتذبذب بين ٣٢ و٣٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ثم اخذت هذه النسبة بالانخفاض خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات لتتراوح ما بين ٢٢ و٢٩ في المائة ثم لتعود بعدها الى الصعود في بداية التسعينات لتصل الى حوالي ٥ر٣٩ في المائة عام ١٩٩٢ ثم لتنخفض مرة ثانية الى ٩ر٣٢ في المائة عام ١٩٩٤[٤].

---

(١) وزارة الزراعة، السلطة الوطنية الفلسطينية: قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات غزة لموسم ١٩٩٥-١٩٩٦.

(٢) المصدر نفسه، رقم ١.

(٣) راجع في هذا المجال الدراستين:

(i) ESCWA: Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories; (E/ESCWA/AGR/1993/9);

(ii) The World Bank: Developing the Occupied Territories; An Investment in Peace, Vol., Agriculture, (Washington D.C., 1995, page 62).

(٤) EIU: The Occupied Territories, EIU Country Report, 1st Quarter 1997.

ولقد تباينت هذه النسبة أيضاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المذكورة أعلاه. فعلى مستوى الضفة الغربية، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠ في المائة في عام ١٩٦٩ الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٥، ثم اخذت في الارتفاع لتبلغ ٤٤ في المائة في عام ١٩٩١. وتتأثر هذه النسبة في الضفة الغربية على وجه الخصوص بظاهرة التقلبات السنوية (المعاومة/تبادل الحمل) في انتاج الزيتون الذي يشكل حوالي ٢٥- ٣٠ في المائة من قيمة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فقد تذبذبت المساهمة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٦٨-١٩٩٢. فقد اخذت في الارتفاع في البداية من ٣١ في المائة في عام ١٩٦٨ لتصل الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٤ ثم اخذت في التناقص بعد ذلك لتصل الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٦ ثم لترتفع مرة اخرى الى ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٢[٥].

ويعتبر القطاع الزراعي أحد المصادر الرئيسية للعمل حيث يعيش حوالي ٧٠ في المائة في المناطق الريفية. وقد بلغ مجموع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع عام ١٩٩٢ حوالي ٣١٩٠٠٠ عامل من بينهم ١٠٤٠٠٠ عامل يعملون في الضفة وقطاع غزة منه نحو ٢ر٢٦ في المائة يعملون في الزراعة الفلسطينية وحوالي ١١٥٠٠٠ يعملون في اسرائيل من هؤلاء حوالي ٩ في المائة يعملون في الزراعة الاسرائيلية[٦] في الأوقات التي لا يكون فيها حظراً أمنياً. وتعتبر مستويات العمل في الزراعة في الاراضي الفلسطينية مرتفعة نسبياً. وقد لعب هذا القطاع دور الجهة المستوعبة للعمالة التي لا تجد فرص عمل في القطاعات الاخرى او في الخارج. ووفر القطاع الزراعي جزءاً من الايدي العاملة به في الفترات التي توافرت فيها فرص للعمل خارج هذا القطاع. كما حدث في نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات عندما انخفضت اعداد العاملين في الزراعة انخفاضاً حاداً. غير ان الزراعة قد استوعبت جزءاً كبيراً من الايدي العاملة التي لم يسمح لها بالعمل في اسرائيل خلال فترة الانتفاضة وما بعدها وخصوصاً منذ تسلم السلطة الفلسطينية قطاع غزة وأريحا حيث أصبحت اسرائيل ترفض دخول العمال الفلسطينية اليها وخصوصاً اثناء فرض الحصار المتكرر كإجراءات أمنية[٧].

وقد لعبت الزراعة دوراً كبيراً نسبياً في التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة اثناء الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. شهدت الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥ زيادة كبيرة بلغت ذروتها في مطلع الثمانينات. ففي عام ١٩٨١، بلغت قيمة الصادرات الزراعية للضفة الغربية ٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ٤٠ في المائة من اجمالي الصادرات، في حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية لقطاع غزة ٣ر٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكانت تمثل نحو ٢٨ في المائة من اجمالي صادرات القطاع. غير ان قيمة الصادرات الزراعية وحصتها

---

(٥) راجع الدراستين:

(أ) الإسكوا والفاو: التطوير المرتقب للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (E/ESCWA/AGR/1995/11).

(ب) الإسكوا والفاو: واقع وآفاق تطوير النمط الزراعي في قطاع غزة، جدول ١، صفحة ٦، (E/ESCWA/AGR/1995/11).

(٦) Israel, Central Bureau of Statistics: Statistical Abstract of Israel, 1993, No., 44.
هذه الأرقام مستمدة من الجدولين ٢٣ و ٢٧.

(٧) راجع أيضاً: The World Bank, Ibid, Page 22.

النسبية في اجمالي الصادرات أخذت في التناقص بمعدل سريع ابتداء من عام ١٩٨٢، لا سيما في الضفة الغربية. وفي عام ١٩٨٧، بلغت الصادرات الزراعية للضفة الغربية ٥ر٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ١ر١٨ في المائة من اجمالي الصادرات، في حين تناقصت الصادرات الزراعية لقطاع غزة ووصلت الى ٤ر٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ٦ر٢٠ في المائة من اجمالي الصادرات. وفي الفترة ١٩٨١-١٩٨٧، كانت الصادرات الزراعية تمثل في المتوسط ٩ر٣١ في المائة من اجمالي الصادرات في الضفة الغربية و ٩ر٢٥ في المائة في قطاع غزة[٨]. اما خلال الجزء الاول من التسعينات فإنه يتعذر الحصول على احصائيات دقيقة ومكتملة عن الصادرات من المنتجات الزراعية بسبب فرض الحصار من آن لآخر على الاراضي الفلسطينية ووضع العقبات امام هذه الصادرات.

باء- معاناة القطاع الزراعي من جراء الاحتلال الاسرائيلي

ورثت السلطة الفلسطينية إقتصاداً ضعيفاً يعاني من تأخر واختلالات هيكلية وبنية تحتية مهلهلة. ولعل القطاع الزراعي كان الأكثر استهدافاً لسياسات الاحتلال الاسرائيلي لأن هذا القطاع يتضمن الأرض والمياه الركيزتان الاساسيتان في السياسة الاسرائيلي تجاه الفلسطينين. فمنذ عام ١٩٦٧ واسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء والسيطرة على المصادر المائية ومساحاتٍ متزايدة من الأراضي الفلسطينية[٩]. ويمكن ايجاز اهم ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي أثرت تأثيراً كبيراً على الاوضاع الحالية المتردية للقطاع الزراعي[١٠] فيما يلي:

١- تتمثل أهم المظاهر الرئيسية للإحتلال العسكري الاسرائيلي في ممارساته المباشرة ضد السكان في الأراضي المحتلة، وفي سياسات الإرهاب العسكري والإعتقالات الواسعة وحظر التجول- التي تمارس علناً وبصورة روتينية يومية يروح ضحيتها أعداد كبيرة من السكان الذين أصبح مصيرهم القتل او الإعتقال. ونجمت عن هذه الممارسات أوضاع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسمح ببقاء إقتصاد وطني بصورة طبيعية ومتوازنة.

٢- قامت اسرائيل بإنشاء أكثر من ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة تضم أكثر من ١٣٥٠٠٠ مستوطن يهودي. وقامت هذه المستوطنات على أراض فلسطينية وهي تستهلك الجزء الأكبر من المياه المتاحة في هذه المناطق. وبحجة الحفاظ على أمن هذه المستوطنات، تقوم اسرائيل بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي وتمنع تطوير أراضي المراعي، والأراضي الحرجية، علاوة على ما تسببه من عدم استقرار للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون بالقرب من هذه المستوطنات، وما أصبح يقوم به المستوطنون انفسهم من ممارسات قمعية وعسكرية ضد المناطق العربية المجاورة تحت ستار حماية انفسهم.

---

(٨) UNCTAD: The Agricultural Sector of the West Bank and the Gaza Strip (UNCTAD/DSD/SEU/MISCS), October 1993, page 14.

(٩) للمزيد من التفصيل راجع التقارير السنوية التي تعدها الاسكوا وعلى وجه الخصوص:
ESCWA: The Impact of Israeli Settlements in the West Bank, Gaza Strip and Golan Hieght (E/ESCWA/1994/PTF/1).

(١٠) أنظر كل من محمد عبد السلام جبر، تخطيط استراتيجية التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد ٩٦ عام ١٩٩٤، ص ١٤٨ و١٤٩. الإسكوا والفاو: واقع وآفاق تطور النمط الزراعي في قطاع غزة، ص ١٢. (E/ESCWA/AGR/1995/11).

٣- تدني نوعية البنية التحتية فشبكة الطرق، بما في ذلك الطرق الريفية، متخلفة وفي امس الحاجة الى الصيانة والتطوير. ويمكن تكرار القول نفسه عن خدمات المياه والكهرباء والهاتف وغيرها. فاسرائيل لم تهتم بتطوير البنى التحتية منذ الإحتلال، في حين أنها مدت مستوطناتها المقامة في المناطق الفلسطينية بأحدث شبكات الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي وخلافه.

٤- لم تهتم اسرائيل بانشاء أليات رسمية لتنظيم وإدارة الاقتصاد الفلسطيني مثل أجهزة التخطيط والرقابة والمؤسسات التنفيذية القادرة على تطوير الاقتصاد الانتاجي الفلسطيني مثل مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم. لذلك أصبحت المشاريع الصغيرة والمتخلفة هي سمة القطاع الإنتاجي الفلسطيني. ويمكن أن ينطبق هذا على قطاع الخدمات. فقد خلق الإحتلال ممثلاً في الممارسات العسكرية الاسرائيلية، وضعاً لا يعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي. فالحافز على الاستثمار لا يمكن ان يتوفر في ظل الحكم العسكري وفي غياب تام للمؤسسات القادرة على التشريع والتنظيم الاقتصادي، وايضاً في غياب تام للمؤسسات المصرفية الحديثة. وقد أدى غياب المؤسسة الفلسطينية الوطنية وسيادة الاحتلال العسكري الى عدم نشوء قطاع انتاجي وقطاع خدمات متطورين في الاراضي المحتلة.

٥- نتيجة لما ذكر أعلاه اصبحت الاراضي الفلسطينية المحتلة عبارة عن مخزن للعمالة الرخيصة التي تحتاجها أسواق العمل الاسرائيلية. وقد أدى عدم تطوير قاعدة إنتاجية وقاعدة خدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة الى أن كما كبيراً من العمالة (بلغ في المتوسط أكثير من ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية) أصبح متعطلاً عن العمل، وجاهزاً لتلبية إحتياجات قطاع الإنشاءات الاسرائيلي وغيره من القطاعات الأخرى. وقد جنت اسرائيل فوائد طائلة من وراء ذلك تتمثل في وجود عمالة فلسطينية تحت الطلب وفي رخص الأجور المدفوعة لها، في حين جلب ذلك مضاراً كبيرة لإقتصاديات الأراضي المحتلة مثل اعتماد قوى العمل الفلسطيني على أسواق العمل الاسرائيلية، الأمر الذي جعل من ذلك نقطة مساومة تستغلها اسرائيل كلما اشتدت المقاومة ضدها، فتقوم بقفل المعابر الحدودية ليتسبب عن ذلك فقدان ١٠٠٠٠٠ الى ١٣٠٠٠٠ عامل فلسطيني قوتهم اليومي. واضافة الى ذلك، فإن فتح اسواق العمل الاسرائيلي امام الايدي العاملة الفلسطينية قد ساهم في اضعاف فرص اقامة قاعدة اقتصادية انتاجية وقاعدة خدمات في الاراضي المحتلة.

٦- كان من شأن الاجراءات العسكرية والتشريعات التي سنتها اسرائيل لتطبق في الاراضي الفلسطينية المحتلة، أن أصبحت اسواق هذه المناطق حكراً على المنتجات الاسرائيلية. فقد اظهرت الاحصاءات الاسرائيلية ان العجز التجاري للأراضي المحتلة امام اسرائيلي يبلغ حوالي ٢٥ الى ٢٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للأراضي المحتلة. وجدير بالذكر ان قطاع غزة وحده يحقق الآن اكثر من ١٣٠٠٠٠ طن فائض في انتاج الخضروات والفواكه. ورغم ذلك فإن هذا الفائض لا يجد طريقه الى الأسواق الاسرائيلية نتيجة وضع السلطات الاسرائيلية الحواجز والعوائق أمامه حماية لمنتجاتها ومزارعيها.

٧- يعاني اقتصاد الاراضي المحتلة معاناة كبيرة ويعاني بالدرجة الاولى كل من الباحث والمخطط، من عدم توفر قاعدة بيانات واحصاءات موثوقة وشاملة حول اقتصاديات الأراضي المحتلة. فالاحصاءات التي توفرها بعض الدوريات الاحصائية الاسرائيلية غير كافية بالاضافة الى ما تثيره من شكوك لدى المطلع عليها. فعلى سبيل المثال، لم تتوفر حتى الآن إحصاءات مقنعة حول تعداد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لعدم إجراء مسح احصائي شامل، وكذلك لعدم أخذ سكان القدس الشرقية في الاعتبار. وينطبق هذا على التجارة بين اسرائيل والاراضي المحتلة. علاوة على أن اسرائيل تخفي المعلومات الدقيقة حول الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة، من مياه وأراض، وحول عدد المستوطنات والمستوطنين

ومقدار ما تستهلكه هذه المستوطنات من مياه للشرب وللأغراض الصناعية والزراعية والمقدار المستولى عليه من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة(١١).

إن عدم توفر مثل هذه الاحصاءات والبيانات، وخصوصاً في الفترة الحالية التي يجري فيها التخطيط لإجراء تنمية شاملة في الأراضي المحتلة، كفيل بأن يجعل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي عملية صعبة جداً ويتركها عرضة للتقديرات وبالتالي عرضة للقصور والخطأ.

وكان القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي الأول والأكثر استهدافاً للسياسات والاجراءات العسكرية الاسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالارض والمياه والقوى البشرية العاملة فيه وصعوبة تصريف الفوائض الزراعية المتحققة فيه. ويمثل القطاع الزراعي بالتالي المسرح الرئيسي للصراع الاسرائيلي العربي الفلسطيني، ولذلك ظهر خلل في الانتاج وخلل في سوق القوى العالة الزراعية وخلل في البنية التحتية الزراعية والمؤسسات الزراعية وخلل أيضا في الخدمات الزراعية المساندة، مثل التسويق والاقراض والارشاد الزراعي.

وقد انبثقت خلال سنوات الانتفاضة مجموعة من المؤسسات التطوعية للعمل في القطاع الزراعي لتقديم الخدمات الارشادية واستصلاح الاراضي وتطوير بعض المصادر المائية وتقديم بعض الخدمات المتعلقة بالصحة الحيوانية. ولكن الإمكانات المادية لهذه المؤسسات التطوعية كانت محدودة.

---

(١١) راجع في هذا المجال:

UNCTAD: Sources of Economic and Social Statistics on the West Bank and Gaza Strip. (UNCTAD/ECDC/SEU/10).

ثانياً- أبعاد الإطار العام لسياسة تنمية زراعية

ألف- متطلبات رئيسية للتنمية الزراعية

قبل الشروع في رسم سياسات تنمية زراعية للاراضي الفلسطينية، فإنه يجب التفكير أولاً في الظروف الواجب توفرها حتى يمكن لمثل هذه السياسات أن تطبق وتدار بكيفية تؤدي الى نجاحها. والاقتصاد الفلسطيني أحوج ما يكون الى تهيئة مثل هذه الظروف وخصوصاً وانه خارج من احتلال عسكري استمر لمدة ثلاثين عاماً ولا زالت أجزاء منه تخضع للادارة العسكرية الاسرائيلية. هذا بالاضافة الى خلفية الامتدادات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية وقطاع غزة تحت الادارة المصرية حتى عام ١٩٦٧. هذا الوضع خلق اختلافات في التشريع في كلا المنطقتين الامر الذي ادى الى اختلاف المرجعية وتباينها. لذلك منحت الأولوية من قبل السلطة الفلسطينية الى الشروع في بناء المؤسسة الفلسطينية والبدء في إصدار التشريعات اللازمة لتوحيد المرجعية القانونية في داخل الاقتصاد الفلسطيني. وما دام الشعب الفلسطيني قد بدأ مسيرته لإبراز كيانه الى حيز الوجود وبناء إقتصاد وطني يكون قادراً على التراكم والنمو، فإن الخيارات السياسية الاقتصادية المتاحة له تحت الظروف الفلسطينية والاقليمية والدولية محددة في المجالات التالية(١٢):

١- ففي مجال اعتماد الديمقراطية كنهج سياسي للدولة الفلسطينية، فإن التوجهات الوطنية الفلسطينية تنصب في هذا المجال، والديمقراطية مطلب شعبي عالمي جدي. ولكن على المستوى العربي فإنه يحتل مساحة كبيرة كواجهة إعلامية للعديد من الدول العربية على المستويات الرسمية ولكن النهج الديمقراطي الفعلي يظل بالتأكيد مطلباً جماهيرياً عربياً وفلسطينياً.

٢- وفي المجال الاقتصادي فإن نظام اقتصاد السوق يفرض نفسه، فالتوجهات بهذا الشأن على الساحة الفلسطينية تصب في هذا الاتجاه، الذي تعزز بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول معظم بلدان العالم التي كانت تتبنى نظم اقتصادية مركزية الى نظم اقتصاديات السوق.

٣- اما في مجال إنشاء المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية، فإن جهاز الدولة الرسمي سيكون محدوداً جداً بسبب محدودية الدور الذي ستلعبه هذه المؤسسات في النظام الاقتصادي الجديد. وفي هذه الحالة فانه من المنتظر ان يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاطات الاقتصادية تاركاً للدولة مساحة أقل للعمل وخصوصاً في مجال الامن والرقابة والبنية التحتية.

كما وتتضمن الديمقراطية احترام التعددية وحرية الرأي والحق في المشاركة في جميع الأوجه التي تخص جماهير الأمة والوطن، وتقع التنمية الاقتصادية في صميم اهتمامات الجماهير وليست قاصرة على الحكومات فقط. فالديمقراطية تتيح حق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية عن طريق تنظيم وحشد الجماهير الفاعلة في مؤسسات مختلفة تتضمن التنظيمات الحزبية بالاضافة الى التنظيمات الشعبية على مستوى القاعدة وتنظيمات القطاع الخاص مثل البنوك والتنظيمات المهنية المتخصصة والجمعيات الخيرية وجمعيات العمل التطوعي. فالبيئة الديمقراطية تتيح لهذه المؤسسات ان تتكون وان تترعرع وان تقوم بمهامها على خير وجه في عملية التنمية، فهي القادرة على المشاركة مع المؤسسات الحكومية على تحديد أهداف التنمية الاقتصادية في فلسطين وخصوصاً في مجالات إعادة تأهيل

---

(١٢) محمد عبد السلام جبر: البيئة الديمقراطية كأساس للتنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة شؤون تنموية، المجلد السادس - العدد الأول والثاني، القدس شتاء ١٩٩٦/١٩٩٧، ص ٤٧.

الاقتصاد الفلسطيني بعد إزالة أثار الاحتلال الاسرائيلي بالاضافة الى خلق جو من الثقة في الاقتصاد الفلسطيني على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وذلك باثبات انه قادر على النمو والتطور وانه قادر ايضاً على استقبال وتفعيل الاستثمارات من جميع هذه الجهات المحلية والدولية.

كذلك فإن مبدأ الحرية وحق المشاركة في الحياة الديمقراطية تتيح تحديد الادوار بوضوح في مجالات التنمية الاقتصادية بين القطاع الخاص بجميع مؤسساته المختلفة ومؤسسات الدولة الرسمية. ولا يقتصر دور الدولة فقط على وظيفة حفظ الامن بما في ذلك الامن الاقتصادي، بل يجب ان يتعدى ذلك وخصوصاً في المراحل الاولى لعملية التنمية، الى العناية بالمرافق التحتية التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها. في حين يتكفل القطاع الخاص بجميع الانشطة الاقتصادية الاخرى التي تدخل كعناصر فعالة في عمليات وقوى السوق مثل جلب الاستثمارات وانشاء المشاريع الانتاجية والخدمية وتمويل العمليات الاقتصادية التجارية اللازمة لذلك. ويجب التنويه أن للدولة دورا استثنائياً في مرحلة إعادة التأهيل للاقتصاد حيث يجب أن تشمل نشاطاتها دعم القطاع الخاص في المراحل الأولى حتى تتم عملية بناء المؤسسة الاقتصادية الخاصة والقادرة على ممارسة دورها بفعالية كبيرة.

ضمن هذا الاطار الديمقراطي والذي يشكل البيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية، فإن هناك متطلبات خاصة بالقطاع الزراعي يجب الانتباه اليها واعطائها الاهتمام اللازم في النقاشات السياسية والاقتصادية. يمكن ابراز هذه المتطلبات فيما يلي:

١- عدم تهميش دور القطاع الزراعي كما حدث في كثير من دول العالم الثالث والاقطار العربية خلال الحقبة الممتدة خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن. فقد اثبتت التجربة الخطأ الفادح الذي وقعت فيه كثير من هذه الاقطار بسبب إهمال القطاع الزراعي لصالح قطاع الصناعة. بالاضافة الى ان القطاع الزراعي الفلسطيني يمثل خصوصية حيوية بالنسبة للشعب الفلسطيني في صراعه مع الصهيونية العالمية ودولة اسرائيل على امتلاك موارد الزراعة الرئيسية وهي الارض والمياه في فلسطين. ولقد كان هذا القطاع الاقتصادي الحيوي بالنسبة للشعب الفلسطيني وسيلة الصمود في الازمات لانه مصدر الغذاء والعمل. وقد تجلى ذلك خلال مرحلة الانتفاضة ومقاطعة السلع الاسرائيلية من خلال مساهمته الفاعلة في زيادة الاعتماد الفلسطيني على الذات في توفير الغذاء، وعن طريق توفير فرص العمل للكثيرين ممن فقدوا عملهم في اسرائيل وفي بلدان الخليج إبان ازمة الخليج رغم جميع القيود التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على هذا القطاع. وقد كان هذا الاتجاه متمشيا مع احد اهداف الانتفاضة لتقليل اعتماد الفلسطينين في الغذاء على الموارد الاسرائيلية، ومما شجع السكان حتى على استخدام حدائقهم الخلفية في انتاج الخضروات والانتاج الحيواني(١٣).

ويجب التنويه هنا الى أهمية إيلاء القطاع الزراعي الاهتمام اللائق به في خطط التنمية الفلسطينية المستقبلية بسبب ان العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي قد افردت اولوية متدنية للقطاع الزراعي في سلم آولويات التنمية الاقتصادية. لقد كان لموقف البنك الدولي هذا تأثير كبير على الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية المانحة حيث افردت هذه الدول في برامج دعمها مبالغ متواضعة للقطاع الزراعي الفلسطيني.

٢- كذلك على نفس المنوال السابق والخاص بعدم تهميش القطاع الزراعي فانه يجب ايضاً عدم تهميش الريف. فالريف يجب أن يحظى بأهمية متوازنة مع المناطق الحضرية بحيث تضيق الفجوة الاقتصادية والحضارية بينها.

---

(١٣) الاسكوا والفاو: واقع وآفاق تطور النمط الزراعي في قطاع غزة، مصدر سبق ذكره، ص. ٧. (E/ESCWA/AGR/95/11).

٣- يمكن ان يقال نفس الشيء على المشاركة الشعبية للسكان الريفيين بحيث يستطيعون المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية مثل المجموعات السكانية الاخرى ويمكنهم من تكوين مؤسساتهم الشعبية وفي مقدمتها الاقتصادية منها. كذلك يجب ابراز دور للمرآة الريفية في اطار المشاركة الشعبية للسكان الريفيين وتصبح المرأة عضواً فاعلاً في المجتمع الريفي.

مما سبق فانه يمكن التأكيد على ديمقراطية عمليات التنمية الاقتصادية وشموليتها من حيث مشاركة الجميع في تقديم المدخلات المادية وغير المادية لهذه العملية وكذلك من حيث إقتطاف ثمرتها بحيث تعم هذه الفوائد جميع المناطق الحضرية والريفية وقطاعات الشعب المختلفة بما في ذلك المرأة الريفية. ولا يجب ايضا تناسي خصوصية هذا القطاع لاحتواءه على الماء والارض العنصران اللذان يمثلان ركيزة الصراع في القضية الفلسطينية مع الصهيونية.

باء- تحديد أهداف وأولويات التنمية الزراعية

عند مراجعة ما ذكر سابقاً حول معاناة الاقتصاد الفلسطيني وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي منه من جراء ثلاثين عاماً ونيف من الاحتلال الاسرائيلي، فإنه تبرز في واجهة آولويات اهداف التنمية الزراعية قضية إعادة تأهيل المؤسسات الزراعية لتصبح قادرة على حمل أعباء التنمية الزراعية. يضاف الى ذلك هدف مكمل له وهو صياغة وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بالشؤون الزراعية. فهذان الهدفان متلازمان ومتكاملان لاحداث عملية تنمية زراعية فعالة ويجب أن يحظيا على الاولوية المطلقة في سلم أولويات التنمية في الاضي الفلسطينية. وبطبيعة الحال فإن بناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية يتضمن تطوير مقدرات ومهارات القوى العاملة بها وخصوصاً وانها كانت محرومة طيلة ثلاثين عام من فرص التدريب واكتساب الخبرات الجديدة. فتنمية الموارد البشرية العاملة في الزراعة يمثل أحد الاهداف الرئيسية لتنمية زراعية فعالة.

نفس الشيء يقال ايضاً على ضرورة توطيد وتطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتواكب التقدم الذي طرأ على المناحي الزراعية المختلفة قطريا واقليميا وعالميا. وتتمثل اهم التشريعات والقوانين الزراعية تلك المتعلقة بتنظيم الانتاج النباتي وتقاوي الحاصلات الزراعية وتنظيم بساتين الفاكهة ومشاتلها وإقامة وتشغيل معاصر الزيتون والمخصبات الزراعية ووقاية المزروعات والحجر الزراعي وتنظيم بطاقات الحيازات الزراعية والثروة الحرجية وحفظ التربة والمراعي وتنظيم الثروة الحيوانية مثل استيراد وتصدير الحيوانات وعلفها والصحة البيطرية والحجر البيطري وذبح الحيوانات وسلخ جلودها بالاضافة الى تنظيم الصيد السمكي والاتجار به. كذلك يشمل التشريع إنشاء المؤسسات الزراعية مثل انشاء مؤسسات التسويق والاقراض الزراعي وتنظيم الجمعيات التعاونية وغير ذلك من المؤسسات العاملة في المجال الزراعي. ولا ضير على السلطة الفلسطينية من الاستفادة من تجارب الاقطار العربية المجاورة في هذا الشأن.

تمتلك الاراضي الفلسطينية شاطئاً صغيراً بمحاذات قطاع غزة يعتبر المصدر الرئيسي لصيد الاسماك. وقد وضعت عليه عراقيل كثيرة اثناء الاحتلال الاسرائيلي ولا زالت بعض هذه العراقيل سارية المفعول وهي ضيق المساحة المائية المسموح للصيادين الفلسطينين العمل بها. ولحيوية واهمية هذا المرفق الاقتصادي، فإنه يجب ان يحوز على الاهتمام اللازم وابراز اعادة تأهيله وتطويره كهدف تنموي زراعي.

بالاضافة الى مجموعة الاهداف المذكورة اعلاه فإن للتنمية الزراعية اهداف اخرى تقليدية مثل توفير اكبر قدر ممكن من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية اللازمة لتغذية السكان بالاضافة الى تصدير جزء من المنتجات التي تمتع بها البلاد بميزة نسبية الى الخارج ورفع مستويات دخل ورفاهية

المزارعين وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في انتاجية الايدي العاملة والمحاصيل الزراعية. كذلك يجب إبراز دور القطاع الزراعي في الحفاظ على البيئة المتوازنة وخصوصاً فيما يتعلق بالاستخدامات الجائرة للمراعي والغابات وحتى للموارد المائية الامر الذي يؤدي في أحيان كثيرة الى نضوجها وتدهور نوعيتها وزيادة التصحر وإحداث خلل بيئي.

كذلك فانه لن يكون في مقدور السلطة الفلسطينية أن تحدث تنمية زراعية حقيقية وفعالة الاّ اذا استكملت سيطرتها الكاملة على (١) الموارد الارضية وخصوصاً الاراضي الزراعية واراضي المراعي والغابات عن طريق التخلص من جميع آثار الوجود والاسرائيلي في الضفة وقطاع غزة وكذلك السيطرة الكاملة على (٢) الموارد المائية التي هي حق للاراضي الفلسطينية واستغلالها بكفاءة.

كذلك فان الاراضي الفلسطينية قد حرمت طيلة فترة الاحتلال من تطوير المرافق التحتية من طرق وكهرباء وماء. ونظراً لاهمية ذلك بالنسبة لعمليات التنمية الزراعية فإنه يجب إيلائها الاهتمام اللازم وابرازها كأحد اهداف التنمية الزراعية لان آثار تطويرها تنعكس ايجابياً ليس فقط على الانتاج الزراعي بل يتعدى ذلك الى المساهمة في تطوير الريف الفلسطيني وربطه بالمناطق الحضرية وتسهيل عمليات التسويق وجلب الاستثمارات المختلفة الى المناطق الريفية.

مما سبق فانه يمكن تحديد أهداف التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية في القائمة التالية[١٤]:

١- بناء المؤسسة الزراعية الرسمية وغير الرسمية القادرة على إعادة تآهيل وتطوير القطاع الزراعي.

٢- تطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتتمشى مع متطلبات العصر الحديث وما تتطلبه الظروف الزراعية الاقليمية والدولية.

٣- تنمية القوى البشرية العاملة في الزراعة بما يتوافق مع المستجدات العلمية والتقنية اللازمة لقطاع زراعي حديث.

٤- تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد الارضية وخصوصاً الاراضي الزراعية واراضي المراعي والغابات واستغلالها الاستغلال الامثل الذي من شأنه ان يزيد من تحسين فرص الاعتماد على الذات في الغذاء وتحسين الميزان التجاري عن طريق تصدير منتجات زراعية الى الخارج.

٥- تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد المائية وتطويرها واستغلال مياه الري في الزراعة بكفاءة كبيرة.

٦- تطوير الخدمات الزراعية المساندة مثل خدمات التسويق والإقراض والارشاد الزراعي وحفز القطاع الخاص للتوسع في تقديم مثل هذه الخدمات منفرداً أو متعاوناً مع المؤسسات الرسمية الزراعية.

٧- اعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة.

---

(١٤) راجع ايضاً محمد عبد السلام جبر، تخطيط استراتيجية التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية، صامج الاقتصادي، العدد ٩٦ عام ١٩٩٤، صفحة ٥١.

٨- تطوير البنى التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات في المناطق الريفية.

٩- حماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه وغطاء خضري وحيواني والعمل على وقاية البيئة والحفاظ على توازنها البيولوجي.

١٠- تطوير المناطق الريفية والعمل على تبني تنمية ريفية متكاملة في الخدمات المقدمة الى الريف ومتكاملة مع المناطق الحضرية مع الاخذ في الاعتبار التوسع في توطين العائدين في المناطق الريفية.

١١- اهداف اخرى متداخلة مع الاهداف السابقة مثل زيادة دخول المزارعين ورفاهيتهم والحد من الهجرة من الريف الى الحضر ورفع انتاجية العمل والمحاصيل الزراعية.

اما من حيث ترتيب هذه الاهداف في آولويات، فانه يمكن القول ان تحقيق جميع هذه الاهداف ذات اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بوجه عام والقطاع الزراعي بوجه خاص وذلك لان الفترة الحالية تستلزم جهوداً كبيرة لاعادة التوازن الى هيكلية القطاع الزراعي وتعويضه عن المعاناه والضرر الذي حدث له من جراء ثلاثين عاماً من الاحتلال الاسرائيلي. لذلك فان هذا الامر يستدعي العمل على جميع الجبهات التنموية في آن واحد. ولتحقيق ذلك فانه يجب المباشرة الفورية ببناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية الرسمية والخاصة ودعمها لتصبح قادرة في وقت وجيز على القيام بأعباء التنمية الزراعية بصورة عامة وتصميم وادارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة اعلاه.

جيم- المرتكزات الرئيسية لخطة عمل لتنمية القطاع الزراعي

حيث أن المؤسسات غير الحكومية العاملة في الزراعة لا زالت ضعيفة وتحتاج الى المزيد من الرعاية والتشجيع، فإن الوزارات المختلفة للسلطة الفلسطينية وفي مقدمتها وزارة الزراعة تبقى المؤسسة الرئيسية الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والزراعية حتى تتمكن مؤسسات القطاع الخاص من اخذ دورها المنشود في هذه العملية. فهناك مهام عاجلة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية تجاه الاقتصاد الوطني ككل بما في ذلك مهام عاجلة تقع على عاتق وزارة الزراعة[١٥].

١- بناء الثقة في الاقتصاد الفلسطيني داخلياً وخارجياً باعتباره قادراً على أن يمثل اقتصاد دولة ذات مقومات للبقاء، وذلك عن طريق وسائل الاعلام وباظهار جوانب القوة فيه مثل القوى البشرية ذات التعليم والخبرة العالية والموارد الطبيعية رغم محدوديتها، واظهار جوانب الضعف التي ينبغي أن تدرج ضمن أولويات التنمية مثل بناء المؤسسة الاقتصادية والبنى التحتية.

٢- إعداد استراتيجيات وسياسات للتنمية الاقتصادية الكلية والقطاعية، بما في ذلك القطاع الزراعي، لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني.

٣- تطوير واصدار المزيد من القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاقتصادي بجميع مجالاته المختلفة بصورة متكاملة ومتناسقة مع بعضها.

---

(١٥) الاسكوا والفاو: واقع وآفاق تطور النمط الزراعي في قطاع غـزة، مصدر سبق ذكـره، (E/ESCWA/AGR/1995/11).

وهذه الركائز تخدم الاقتصاد الكلي بما فيه من قطاعات مختلفة ومنها تستخلص تلك التي يحتاجها القطاع الزراعي.

اما وزارة الزراعة فانه يجب عليها الاسراع بانجاز ما يلي:

(أ) <u>على مستوى بناء المؤسسة الزراعية</u>

(١) وضع التصور النهائي لهيكل وزارة الزراعة ومؤسساتها المختلفة وتطوير الهياكل الحالية ضمن هذا التصور النهائي حتى تصبح مؤسسة قادرة على العمل وتحقيق الأهداف المنوطة بها؛

(٢) وضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات اللازمة لإعادة تأهيل القطاع الزراعي وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها وتقييم نتائجها وآثارها على تطوير هذا القطاع؛

(٣) إصدار وتنفيذ القوانين والتشريعات واللوائح التي تنظم النشاطات المختلفة للقطاع الزراعي، بما في ذلك انتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية ومختلف المستلزمات الزراعية والاتجار بها؛

(٤) تنظيم العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية مع البلدان الأجنبية فيما يتعلق بالاتجار في المنتجات الزراعية وذلك عن طريق ابرام اتفاقيات تهدف الى تحقيق مع يلي:

أ- حماية مصالح المزارعين والمصدرين الفلسطينيين؛
ب- تعزيز الصادرات الزراعية الفلسطينية وضبط الواردات من السلع الزراعية.

(٥) تحديد وتنظيم العلاقات بين وزارة الزراعة والقطاع الخاص العامل في الزراعة، بحيث يترك للقطاع الخاص القيام بالأنشطة الانتاجية الزراعية والاتجار في المنتجات الزراعية على أن يكون ذلك في اطار الخطط الانمائية العامة والسياسات والأنظمة المتعلقة بالتنمية.

(٦) تحديد سياسة دعم القطاع الزراعي وخاصة دعم الانتاج الزراعي ودعم الصادرات، هذا اذا كانت السلطة الفلسطينية تنوي تقديم الدعم والمساعدات للقطاع الزراعي.

(٧) الاهتمام بالبحوث الزراعية والتنسيق بين جميع الجهات المختلفة العاملة في هذا المجال لخلق قاعدة فعالة للبحوث الزراعية مع التركيز على البحث التطبيقي وخاصة في مجال زراعة المحاصيل التي يمكن تصديرها والحاصيل ذات المردود العالي حتى يمكن اخذها في الاعتبار في النمط الزراعي.

(ب) <u>على مستوى استغلال الأرض</u>

هناك حاجة ماسة الى تحرك وزارة الزراعة بمهمة كبيرة في هذا المجال ويمكنها اتخاذ الاجراءات التالية:

(١) إصدار تشريعات ولوائح تنظم استخدام الأراضي استخداماً يضمن التنمية المستدامة والتوازن البيئي؛

(٢) تخطيط استخدامات الأراضي المختلفة وخاصة الاستخدام الزراعي ومراقبة هذا الاستخدام بحيث لا يجري التعدي على الأراضي المخصصة للاستعمال الزراعي لصالح المباني والطرق وفق التشريعات واللوائح المشار اليها اعلاه.

(٣) مراعاة الاستخدام المستديم للأراضي الزراعية بصفتها مورد زراعي متجدد وذلك عن طريق الارشاد، وحظر استخدام الكيمائيات الضارة بالتربة، وتنظيم أساليب المحافظة على التربة من الانجراف ورفع خصوبتها بالتسميد المناسب والزراعة اللائمة.

(٤) زيادة الوعي لدى الشعب فيما يتعلق بحماية البيئة الزراعية والحياة البرية وذلك عن طريق تطوير ونشر الوسائل التثقيفية.

(ج) <u>على مستوى استغلال الموارد المائية</u>

رغم ان المياه هي العنصر الأقل وفرة والأكثر أهمية للاراضي الفلسطينية فانها لا تزال تفتقر الى استراتيجية لاستغلال هذا المورد النادر على أحسن وجه. لذلك ينبغي أن تقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بموضوع المياه بما يلي:

(١) تحديد المخزون من المياه في الطبقات الجوفية للأرض.

(٢) وضع سياسة واضحة لاستغلال المياه في الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي، واعداد خطة شاملة لاستخدامات المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٣) تحديد كميات المياه الخاصة بالري وتقنين استخدامها عن طريق:

أ- استخدام نظم الري الحديثة عوضاً عن نظم الري التقليدية؛

ب- وضع عدادات على الآبار لمراقبة ضخ المياه وعدم تخطي الحدود المرسومة؛

ج- وضع ضريبة على المياه في حالة تدني سعرها أو تكاليف استخراجها لضمان الاستخدام الأمثل لمياه الري.

(٤) تحديد الآبار المنتجة للمياه واعادة تأهيلها بهدف رفع كفاءة ضخها للمياه ومنع استخدام الآبار التي تضخ مياه رديئة النوعية سواء بسبب التلوث أو ارتفاع الملوحة.

(٥) العمل على توعية الناس عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بهدف ترشيد استهلاك المياه.

(٦) زيادة وعي الزارعين بخصوص مخاطر التلوث من استخدام المبيدات والأسمدة التي تجد طريقها الى جوف التربة.

(٧) استعمال المياه العادمة المعالجة في الزراعة، وهذا يتطلب:

أ- استخدام تقنيات جمع مياه المطر (الحصاد المائي) وتغذية الخزان الجوفي بمياه المطر وكذلك خلط جزء منها مع المياه العادمة المعالجة لتحسين خواصها؛

ب- تأسيس نظم متكاملة للمجاري بما في ذلك انشاء محطات للتنقية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمنع التلوث ولإعادة استخدام المياه الناتجة عن ذلك في الزراعة؛

(٨) بناء القدرة الفنية على المستوى الجهوي والمركزي في مجالات التخطيط لمصادر المياه وتوزيعها وادارتها وتصميم حقول الآبار.

(٩) دراسة امكانية نقل المياه من الضفة الغربية الى قطاع غزة لتعويضه عن النقص في مخزون مياهه وتحسين نوعية المياه فيه والعمل على امداده بما يحتاجه من المياه من الضفة.

(١٠) مراقبة استهلاك المستعمرات الاسرائيلية في الضفة وقطاع غزة من المياه، والعمل على تحديد الكميات المستهلكة من قبلها ومحاولة الحصول على كميات من اسرائيل للاستهلاك المنزلي كتعويض عن ذلك.

ان اتخاذ جميع او جزء من الاجراءات السابقة من قبل السلطة الفلسطينية بما في ذلك وزارة الزراعة، كفيل لتفعيل وتنشيط اجواء العمل في القطاع الزراعي وجعله قابل للتفاعل ايجابيا مع أية مجهودات في صورة مشاريع وبرامج وتهيئة الأجواء لها للنجاح وتحقيق الاهداف المنوطة بها. كذلك فان الاجراءات الخاصة بالاراضي الزراعية والمياه كفيلة بتشجيع الانتاج الزراعي وفق منظور يسمح باستخدام هذين الموردين الزراعيين بكفاءة كبيرة ومستدامة دون اهدار او تدني لنوعيتهما.

دال- البرامج والمشاريع

١- برامج تطوير بناء المؤسسة الزراعية

كما سبق القول، فان بناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية يجب أن يعطى الاولوية المطلقة لانه لا يمكن أن تتم عمليات تنمية القطاع الزراعي بدون توفر مؤسسات قادرة على القيام بهذه العملية. ويمكن ذكر اهم المشاريع والنشاطات التي يمكن المباشرة بتنفيذها فيما يلي:

(أ) استكمال الهيكل المؤسسي لوزارة الزراعة وتفعيل دوائرها المختلفة لتصبح قادرة على القيام بمهام وزارة زراعة نشطة. وهذا المشروع يحتاج الى دعم الكوادر الحالية وتطوير مقدراتهم في التخطيط والتنفيذ للانشطة المختلفة المناطة بالوزارة. كذلك يتطلب هذا المشروع اعادة تنشيط مراكز البحوث الزراعية التي تم اغلاقها إبان الاحتلال الاسرائيلي[١٦]؛

---

(١٦) قامت الاسكوا والفاو باعداد دراسة حول ذلك انظر: الاسكوا والفاو: التطور المرتقب للمؤسسات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلفة: برنامج العمل المقترح لاعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية (E/ESCWA/AGR/1994/Rev.1).

ESCWA and FAO: Prospective Development of the Agriculture Institutions in the Palestinian Territories (E/ESCWA/AGR/1994/7).

(ب) انشاء مجلس زراعي أعلى وتفعيله بحيث يقوم بمهام رسم السياسات الزراعية والتنسيق بين الدوائر الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في القطاع الزراعي. من المنتظر ان تكون عضوية هذا المجلس من ممثلين للدوائر الزراعية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص؛

(ج) تطوير كليات الزراعة من حيث المناهج التعليمية والبحوث العلمية لتصبح قادرة على رفد القطاع الزراعي الرسمي والخاص بخريجين قادرين على العمل بكفاءة وبنتائج بحوث لها تطبيق مباشر عملي في المجالات الزراعية؛

(د) انشاء مؤسسة اقراض زراعي فاعلة تكون قادرة على أن تلعب دوراً حيوياً في عمليات تمويل البرامج والمشاريع التي سيجري تنفيذها في القطاع الزراعي بجانب تقديم خدمات الاقراض الى المزارعين(١٧)؛

(هـ) قيام القطاع الخاص بتكوين مؤسساته للعمل في المجالات الزراعية المختلفة الانتاجية والخدمية بما في ذلك خدمات التسويق والتمويل والارشاد الزراعي وحفز القطاع الخاص بواسطة المؤسسات الرسمية للتوسع في تقديم مثل هذه الخدمات منفرداً أو بالتعاون مع الدوائر الزراعية الرسمية(١٨)؛

(و) تأسيس مجلس تسويق وطني يضم في عضويته ممثلين عن الدوائر الزراعية الرسمية وغير الرسمية يكون من مهامه استقصاء إمكانات فتح اسواق تصدير للمنتجات الزراعية الفلسطينية وخصوصاً وان الاراضي الفلسطينية تحقق فوائض زراعية هامة ولا سيما في انتاج الخضروات، تحتاج الى اسواق عربية ودولية لتصريفها.

٢- برامج لرفع مقدرات العاملين في المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية

هناك حاجة ماسة الى رفع مقدرات العاملين في المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسية لتعويض النقص الشديد في ذلك ولتزويد الكوادر الجديدة بالمهارات اللازمة لتحسين آدائهم. فمثلاً هناك اكثر من الف مهندس زراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تتح لهم فرصة العمل في الزراعة منذ تخرجهم ولم يتلقوا أي تدريب منذ ذلك الوقت. وبعد عودة السلطة الفلسطينية أصبح المجال مفتوحاً امام هؤلاء للعمل سواء في الدوائر الزراعية الرسمية أو غير الرسمية وهم في امس الحاجة الى التدريب في مجالات تخصصهم حتى يصبحوا قادرين على المشاركة بفعالية في عملية التنمية الزراعية. ويمكن التركيز في هذا المجال على المشاريع والانشطة التالية:

(أ) إنشاء مركز تدريب زراعي بتخصصات مختلفة يقوم بالتعاون مع وزارة الزراعة بوضع سياسة تدريب بالاضافة الى تنظيم دورات تدريب مختلفة سواء في داخل المركز أو مع جهات اخرى مثل

---

(١٧) قامت الاسكوا باعداد دراسة حول ذلك، أنظر دراسة وتقييم مؤسسات الاقراض الزراعي في الاراضي الفلسطينية، (E/ESCWA/AGR/1995/9).

(١٨) انظر ايضاً الدراستين الجاري اعدادهما حالياً من قبل الاسكوا:

(أ) الاسكوا: إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية في الاراضي الفلسطينية؛
(ب) الاسكوا: تقييم دور المنظمات غير الحكومية في المجال الزراعي في الاراضي الفلسطينية وفرص الربط فيما بينها ومع السلطة الفلسطينية. من المنتظر ان يتم انجازهما قبل نهاية عام ١٩٩٧.

كليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية والمنظمات الزراعية الاقليمية والدولية. يعتبر هذا المشروع مكملاً للبناء المؤسسي الزراعي المذكور سابقاً؛

(ب) قيام الدائرة المختصة بالتدريب في وزارة الزراعة وحتى انشاء المركز المذكور اعلاه، بالاتصال بالدول والمؤسسات الدولية المانحة وكذلك بالمنظمات الاقليمية والدولية لتنظيم عقد دورات تدريبية في المجالات المختلفة. كذلك يمكن للسلطة الفلسطينية الاستفادة من العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة من تسهيل تدريب كوادر متخصصة في هذه الدول.

٣- تطوير التشريعات والقوانين الزراعية

لقد سبق ايضاح ان التشريعات والقوانين الزراعية تشكل الركن الثالث المكمل لبناء المؤسسة الزراعية وتطوير مقدرات الكوادر الزراعية ويجب لذلك افراد أولوية متقدمة لها. يمكن التفكير في المباشرة بالانشطة التالية في هذا المجال:

(أ) انشاء وحدة/قسم للتشريعات والقوانين الزراعية في وزارة الزراعة للقيام بمراجعة وتقييم وتطوير التشريعات والقوانين الزراعية منذ نشأتها في العهد التركي واصدار ما يتناسب منها والظروف الحاضرة؛

(ب) عقد ورشات عمل لدراسة التشريع والقوانين الزراعية بهدف تطويرها ويدعى الى مثل هذه الورشات خبراء محليين ومن الدول العربية وخصوصاً الاردن ومصر للتشابه الكبير في المصدر التشريعي والتجربة وكذلك خبراء عالميين. مثل هذه الورشات تعمل على اختصار الوقت على الوحدة أو كقسم المذكورين اعلاه وتسهل عملهم.

٤- برامج لإدارة مياه الري

تهدف هذه البرامج الى الاستغلال الامثل لما يتوفر حالياً من مصادر مياه للري مع التوسع التدريجي في ذلك عند حصول السلطة الفلسطينية على حقوقها الكاملة في السيطرة وادارة مصادر المياه الخاصة بها بهدف خلق قطاع زراعي قوي وبهدف الاستعداد لاستقبال العائدين مستقبلاً وتوطين اجزاء منهم في المناطق الريفية. وتتمثل أهم المشاريع في هذا المجال فيما يلي:

(أ) تفعيل دور سلطة المياه الفلسطينية التي تم انشائها مؤخراً برفدها بالكوادر اللازمة وبالموارد وبالموارد المالية والمعدات والاجهزة التي تمكنها من اداء مهامها في اقصر وقت ممكن. كذلك يجب الربط بين دائرة مياه الري في وزارة الزراعة وهذه السلطة بهدف التنسيق والتعاون؛

(ب) اعادة تأهيل وصيانة الآبار الزراعية خاصة وأن معظم هذه الآبار خضعت طويلاً للإجراءات العسكرية الاسرائيلية، الأمر الذي تعذر معه صيانتها وتطويرها عبر السنين الماضية[١٩]؛

---

(١٩) انظر وثيقة المشروع الذي قامت باعداد والاسكوا والفاو:
Rehabilitation of Deep Wells in the Occupied Palestinian Territories.
(E/ESCWA/AGR/93/9/Add.1).

(ج) إعادة تأهيل الينابيع والمنتشرة بكثرة في الضفة الغربية[٢٠]؛

(د) صيانة وتطوير قنوات الري الرئيسية بحيث يتم التخلص من نظام القنوات المفتوحة وانشاء نظم الأنابيب الاسمنتية أو المعدنية كلما كان ذلك ممكناً؛

(هـ) تحديث نظم الري في المزارع بحيث يتم بدرجات كبيرة استخدام الري بالتنقيط والرش بدلاً من القنوات المفتوحة التقليدية؛

(و) استخدام مياه المجاري المعالجة في بعض الزراعات المناسبة لذلك؛

(ز) الاهتمام بالحصادي المائي وبانشاء خزانات لتخزين مياه الأمطار وتقليل الفاقد والهدر.

٥- برنامج لتطوير الخدمات المساندة التسويقية

يمكن اعتبار التسويق الزراعي وليس الانتاج هو المشكلة الرئيسية حيث يمكن للقطاع والضفة انتاج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية وخصوصاً الخضروات والدواجن اللاحمة تفوق حاجتهما واذا ما أمكن للسلطة الفلسطينية من عقد اتفاقيات تبادل تجاري مع الدول الاخرى فإن المزارع الفلسطيني يستطيع زيادة انتاجه من اجل التصدير. ولكن تفتقر الاراضي الفلسطينية الى مراكز خدمات مساندة لعملية التسويق الزراعي يمكن ايجاز اهمها فيما يلي:

(أ) انشاء مركز أو وحدة ضمن وزارة الزراعة لاصدار ومتابعة المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية والعبوات؛

(ب) انشاء معامل لتصنيف وتدريج وتغليف وتعبئة المنتجات الزراعية وخاصة الخضروات والفواكه المخصصة للاسواق المحلية وللتصدير على حد سواء؛

(ج) انشاء مخازن تبريد وتجميد وتطوير ما هو موجود؛

(د) تحديث اسواق الجملة الزراعية وسن التشريعات اللازمة لعملها ومراقبتها للارتقاء بأدائها؛

(هـ) انشاء مركز معلومات إما منفصلاً او تابعاً لمجلس التسويق الزراعي الوطني المقترح سابقاً متخصص في مجالات التسويق الزراعي لامداد المزارعين والتجار بالمعلومات اللازمة حول مركز التسويق والاسعار سواء في الاسواق الداخلية او الخارجية؛

(و) انشاء مختبر خاص للتنمية لتقصي ومتابعة الحدود العليا للاثر المتبقي للمبيدات في المنتجات الزراعية.

---

(٢٠) انظر ايضا وثيقة المشروع الذي قامت باعداده الاسكوا والفاو:
Rehabilitation of Springs and Related Irrigation Canals in the Occupied Palestinian Territories, (E/ESCWA/AGR/93/9/Add.2).

٦- برامج لاستصلاح وتطوير الاراضي الزراعية

تمثل هذه المشاريع ضرورة ملحة للأراضي الفلسطينية لزيادة الانتاج لمقابلة الزيادة السريعة في عدد السكان وكذلك لتلبية الحاجات الغذائية للعائدين من الفلسطينين من المهجر. اضافة الى ذلك فإنه توجد اجزاء كبيرة من الضفة الغربية قد وضعت تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي لفترات طويلة وخصوصا المنحدرات الشرقية للضفة الغربية تحتاج الى اجراءات لمنع تدهور خصائصها وعدم تصحرها.

وتقع معظم المساحات القابلة للاستصلاح في المناطق شبه الجافة والجافة وفي بعض المناطق الغورية بسبب ازدياد الملوحة في التربة ويمكن ذكر أهم المشاريع في هذا الجال فيما يلي:

(أ) مشاريع استصلاح الاراضي في اجزاء كثيرة من الضفة الغربية ولحد ما في بعض اجزاء قطاع غزة، على ان يرافق ذلك زراعتها بالزراعات الملائمة والتي يمكن ان يكون لها فوائد اقتصادية مباشرة تعود على المزارع بحيث يضمن ذلك استمرارية صيانتها وتطويرها[٢١]؛

(ب) شق وتطوير الطرق الزراعية بين الاراضي المستصلحة حديثاً لتسهيل عملية استمرار خدمة هذه الاراضي والزراعات القائمة عليها؛

(ج) تطوير اراضي الرعي وإنشاء محميات رعوية على أجزاء منها بهدف تنمية الثروة الحيوانية؛

(د) التوسع في بناء آبار تجميع للمياه في مواسم الامطار في المناطق شبه الجافة والتي يمكن إستخدامها للزراعة ثانية في مواسم الجفاف على صورة ري إضافي للزراعات التي تنمو في تلك المناطق؛

(هـ) اعداد وثيقة مشروع لتطوير المناطق المرتفعة وخصوصاً المنحدرات الشرقية للضفة الغربية على غرار مشروع تطوير الاراضي المرتفعة بالمملكة الاردنية الهاشمية والتفاوض مع برنامج الغذاء العالمي للمساعدة في تنفيذه[٢٢].

---

(٢١) تراجع النماذج الثلاث المذكورة في المرفق رقم ٢ من الدراسة التالية:
ESCWA: Rehabilitiation of the Agriculture Sector in the Occupied Palestinian Territories, Pages 71-81. (E/ESCWA/AGR/1993/9).

(٢٢) يمكن الاستئناس بالتجربة الاردنية في هذا المجال والرجوع الى الوثائق الخاصة بهذا المشروع نذكر منها على سبيل المثال:
Plan of Operation agreed upon between the Hashemite Kingdom of Jordan and the World Food Programme concerning Development of the Highland Agricultural Region, (WFP Project No. Jordan 2108 EXP. IV).

٧- برنامج لإعادة تأهيل خدمات الصحة البيطرية

لا زالت قاعدة الثروة الحيوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضعيفة لضعف السلالات المحلية وتعرضها للكثير من الامراض وافتقارها الى الوسائل الفعالة لمكافحة الامراض المتوطئة والطارئة على المنطقة من جراء استيراد اللحوم والحيوانات الحية. يمكن التفكير حاليا بالقيام بالمشاريع التالية كأساس لدفع عملية تطوير الثروة الحيوانية لاحقا:

(أ) انشاء مختبر مركزي بيطري حديث للتعرف على الامراض في وقت مبكر وإتاحة فرص التدريب للمختصين في مجال الصحة البيطرية[٢٣]؛

(ب) اعادة تأهيل خدمات الصحة البيطرية وانشاء عيادات بيطرية متخصصة في مناطق مختلفة للقيام بتقديم هذه الخدمات[٢٤]؛

(ج) عقد دورات تدريبية مكثفة للاطباء البيطريين العاملين في وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية الخاصة في مجالات تخصصهم لرفع كفائتهم على أداء مهامهم.

٨- برامج لاعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة

كما ذكر سابقاً فإن قطاع غزة هو المنفذ الوحيد للسلطة الفلسطينية على البحر ومن هنا تنبع أهميته. فعلاوة على ضرورة انشاء ميناء ملائم فيه، فإنه يجب الاهتمام ايضا بالثروة السمكية التي عانت الكثيرين من جراء الاحتلال الاسرائيلي. يمكن التفكير في تنفيذ المشاريع التالية لتطوير هذا المصدر الهام للاسماك[٢٥]:

(أ) تطوير دائرة الاسماك بوزارة الزراعة وتفعيلها لتصبح قادرة على اداء مهامها وتزويدها بمختبر ومركب إستكشاف؛

(ب) تطوير وتفعيل جمعية التوفيق لصيادي الاسماك بحيث تصبح قادرة على التوسع في خدماتها للصيادين؛

---

(٢٣) راجع وثيقة المشروع المذكورة في الدراسة:
ESCWA: Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories, Pages 64-67, (E/ESCWA/AGR/1993/9).

(٢٤) راجع وثيقة المشروع للخدمات البيطرية المتكاملة في الدراسة: الاسكوا والفاو: اعادة تأهيل قطاع الخدمات البيطرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.
ESCWA and FAO: Rehabilitation of the Veterinary Services in the Occupied Palestinian Territories. (E/ESCWA/AGR/1994/9).

(٢٥) قامت الاسكوا والفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد وثيقة مشروع حول اعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة: مشروع مقترح لاعادة تأهيل قطاع الاسماك في قطاع غزة.
Project Proposal for the Rehabilitation of the Fishery Sector in the Gaza Strip. (E/ESCWA/AGR/1/Rev.1).

(ج) انشاء مرافىء صيد لقوارب الصيد؛

(د) تحديث ورشات الصيانة بدعم الفنيين العاملين بها وتدريبهم حتى يصبحوا قادرين على تحديث قوارب الصيد؛

(هـ) تطوير اسواق السمك المحلية (الحسبة) وتزويدها بمخازن تبريد وتجميد؛

(و) تطوير وسائل نقل الاسماك الى أسواق الاستهلاك المحلية؛

(ز) اعداد وثيقة مشروع لحصر انواع وكميات ومواسم الاسماك المختلفة والتعاون في ذلك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بهدف تنظيم عملية الصيد؛

(ح) ازالة القيود التي لا زالت اسرائيل تضعها على الصيادين وخصوصاً تلك المتعلقة بتحديد المساحة المسموح للصيادين العمل في داخلها والسماح لهم بتطوير انفسهم للصيد في اعالي البحار.

٩- برامج حماية البيئة الزراعية المرتبطة بالزراعة

توجد العديد من المشاكل البيئية يعاني منها القطاع الزراعي الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وجميعها متعلقة إما باستنزاف الموارد المائية أو سوء ادارة إستغلال الأراضي الزراعية وعدم استطاعة الفلسطينين كأفراد ومؤسسات من العناية بمساحات كبيرة من الاراضي التي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة والتي بقيت لاكثر من ثلاثين عاماً تحت الاحتلال الاسرائيلي وبعضها لا زال لحد الأن. ويمكن حصر أهم المظاهر البيئية المتعلقة بالزراعة فيما يلي:

(أ) التربة: تملح؛ تدهور الخصائص؛ انجراف التصحر؛

(ب) المياه: تملح المياه السطحية والجوفية؛ تدهور الخصائص؛ استنزاف وخصوصاً الجوفية منها؛ الهدر والفاقد وخصوصاً المياه السطحية؛

(ج) تدهور مواطن الاحياء البرية النباتية والحيوانية؛

(د) تدهور الغطاء النباتي وخصوصاً في الاراضي المخصصة للرعي إما بسبب عدم الاستعمال لفترات طويلة وفي غياب العناية او بسبب الرعي الجائر؛

(هـ) الزحف العمراني والتوسع في شبكات المواصلات.

هذه القضايا تحتاج الى دراسات معمقة للتعرف على حجم المشاكل ومسبباتها ووضع الحلول الناجحة لمعالجتها. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجارب الدول المجاورة. ويمكن تحديد اهم المشاريع ذات الأولوية الواجب تنفيذها في المجالات الزراعية في هذه المرحلة في ما يلي:

(١) تفعيل دور المؤسسة الفلسطينية للبيئية عن طريق امدادها بكوادر مدربة وذات خبرة عالية وموارد مالية لتنشيط اعمالها مع ضرورة التنسيق مع الدوائر المختصة بذلك في وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات ذات الاختصاص والعمل سوية بصورة متكاملة؛

(٢) انشاء مراكز بحوث متخصصة سواء تابعة للمؤسسة المذكورة اعلاه او للجامعات او مستقلة مع ضرورة الربط بينها والتعاون والتنسيق بين انشطتها. في هذا المجال يجب التفكير جيداً بانشاء مركز بحوث لزراعات الاراضي الجافة وشبة الجافة وتفعيل دوره عن طريق رفدة بكوادر بحث علمية ذات خبرة متقدمة؛

(٣) انشاء مختبر لتحليل المتبقيات السُّمية بهدف اجراء تجارب للتعرف على مخلفات المبيدات في الاغذية والمياه؛

(٤) التوسع في مشاريع استصلاح الاراضي وتطوير زراعتها؛

(٥) التوسع في زراعة الغابات والحفاظ عليها؛

(٦) مشاريع لصيانة التربة وتحسين نوعيتها والحفاظ عليها من التدهور ووضع برامج رشيدة لادارتها؛

(٧) مشاريع لتطوير وادارة مناطق الري والحفاظ على الغطاء النباتي للارض وتنظيم الصيد؛

(٨) سن وتفعيل التشريعات المنظمة لادارة واستغلال الموارد الارضية والمائية بصورة مستديمة.

١٠- برامج التنمية الريفية المتكاملة

لا زال الريف الفلسطيني حاله مثل الريف في معظم الاقطار النامية يعاني من التهميش. وهذا الوضع اصبح غير مقبول لا قطرياً ولا عالمياً حيث اصبحت التنمية الريفية تحتل مكانات ذات أولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في مجالات الحد من الفقر وتفعيل دور المرأة وتشجيع المشاركة الشعبية في عمليات التنمية الريفية. ومفهوم التنمية الريفية يجب ان يشمل تكامل الخدمات المقدمة من الوزارات المختلفة وكذلك تكامل هذه مع ما تقدمه المؤسسات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ومؤسسات القطاع الخاص في المجال المذكور. كذلك يجب أن يشمل هذا المفهوم التواصل والتكامل بين الحضر والريف بهدف تقليل الفجوة بينهما واحداث عمليات تجانس فيما بينهما. ويمكن تحديد المشاريع التالية لاهميتها التي يمكن الشروع في تطويرها أو انشائها في مجال التنمية الريفية المتكاملة:

(أ) انشاء مجلس أعلى للتنمية الريفية تكون مهمته رسم سياسات التنمية الريفية والقيام بالتنسيق بين جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية؛

(ب) تطوير وتشجيع المؤسسات الشعبية في الريف مثل الجمعيات التعاونية واتحادات الفلاحين واتحادات المرأة الريفية والمجالس المحلية ودعمها حتى تستطيع ان تساهم بفعالية بجانب المؤسسات الرسمية؛

(ج) تخصيص برامج ثقافية لتطوير المشاركة الشعبية وتفعيل دور المرأة الريفية في عمليات التنمية الريفية وابراز ذلك وخصوصاً اذا ما توفرت الاجواء الديمقراطية. وهذا يتطلب تطوير برامج

التعليم وعقد دورات تدريبية وافساح المجال امام المرأة لتساهم كامرأة منتجة في العمل الرسمي والتطوعي وحتى المنزلي لكسب دخول اضافية لرفع المستوى المعيشي للاسرة الريفية.

هاء- تنفيذ وتمويل البرامج والمشاريع ذات الأولوية

لقد سبق القول في اكثر من موضع ان عملية التنمية بوجه عام والتنمية الزراعية بوجه خاص تحتاج الى مؤسسات زراعية رسمية وغير رسمية تتمتع بكفاءة عالية من حيث الكوادر الفنية وامكانات مادية حتى تستطيع هذه المؤسسات من القيام بتخطيط وادارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية بغية تحقيق اهداف السياسة الزراعية الموضوعة. ومن الفرضيات الاساسية في ادارة القطاع الزراعي ان هذه المؤسسات يجب ان تكون قادرة على التعاون والتنسيق فيما بينها وقادرة ايضاً على التعاون والتنسيق والتفاعل مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الاخرى الموجودة في البلد وذات العلاقة بالقطاع الزراعي مثل وزارات المالية والتجارة والمصارف التجارية وغرف التجارة والصناعة والزراعة وخلافه ووزارة العدل والبرلمان. ويمكن أن يتمثل عمل المؤسسات الزراعية على سبيل المثال وليس الحصر فيما يلي:

١- يقوم المجلس الزراعي الاعلى برسم سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية متعاوناً في ذلك مع الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص المعنية.

٢- تقوم وزارة الزراعة ممثلة بدوائرها المتخصصة بالتخطيط وتنفيذ السياسات الزراعية وتقديم العديد من الخدمات المنوطة بها مثل الارشاد الزراعي وخدمات الصحة البيطرية والبحوث الزراعية التطبيقية وخلافه.

٣- تشارك المؤسسات الزراعية غير الرسمية وفي مقدمتها الجمعيات التعاونية الزراعية كل في مجال المهام الموكلة لها وبالتعاون مع المؤسسات المعنية الاخرى.

٤- تقوم كليات الزراعة برفد مؤسسات التنمية الزراعية الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك ايضاً العمل الحر بكوادر جديدة مؤهلة وقادرة على العمل بكفاءة. كذلك فإن هذه الكليات تستطيع ان توجه الجزء الاكبر من البحث الاكاديمي بها الى بحث تطبيقي منصب مباشرة على المشاكل الحالية والحاجات الأنية للقطاع الزراعي بحيث يمكن تطبيق نتائج هذه الابحاث في زمن قصير وان تكون ذات فائدة مباشرة.

٥- يقوم الجهاز المصرفي المقترح انشاؤه بتوفير القروض اللازمة للمزارعين وادارة هذه القروض بكفاءة أخذين في الاعتبار الاستفادة في ذلك من تجارب الاقطار المحيطة وفي مقدمة ذلك تجربة مصر وتجربة الاردن.

٦- كذلك وفي وسط ديمقراطي فإن المجالس المحلية والقروية والمزارعين والمنظمات الشعبية الأخرى تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية وخصوصاً على المستوى المنطقة المتواجدة بها ويمكن ان تتوسع دائرة العمل لتشمل القطر كله إذا ما اتيحت لهذه التنظيمات من النمو الافقي لتصبح اتحادات قطرية مثل اتحاد المزارعين واتحاد المرأة الريفية وخلافه.

والعامل المشترك الرئيسي الذي يجمع هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات المعنية بالتنمية الزراعية هو تفانيها في العمل في إطار سياسة التنمية الزراعية المعلنة. فبدون ذلك فإن الجهود ستتبعثر وتتباعد عن بعضها بدون تركيز على تحقيق اهداف معينة.

والعامل المشترك الاخر والمهم في عملية التنمية الزراعية هو رفع مقدرة هذه المؤسسات على التعاون والتنسيق فيما بينها وخصوصاً بين المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية بحيث تبقى هذه العلاقة دائماً في اطار التنسيق والتعاون وليس في صورة ممارسة سلطات جهة على جهة أخرى. والعامل الذي يعمل على نجاح هذه المهمة هو تحديد مهام كل من الدولة ومهام المؤسسات الزراعية الخاصة في عملية التنمية الزراعية. فبدون هذا التحديد ستظل مشاكل الخلاف والفرقة والتفرد سائدة بين هذه الاوساط. فالاتجاه الحديث يعطي للدولة بما في ذلك وزارة الزراعة دوراً أقل ولمؤسسات القطاع الخاص مساحة اكبر. الا انه يجب أن لا يغيب عن العين خصوصية القطاع الزراعي الفلسطيني الذي لا زال يرزح تحت اعباء مخلفات الاحتلال الاسرائيلي والذي احد مظاهره ضعف المؤسسة الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية. ولكن المؤسسة الرسمية الفلسطينية تتلقى الان دعماً عالمياً لبنائها وتفعيل دورها في حين وان مؤسسات القطاع الخاص وخصوصاً الزراعية منها لا زالت ضعيفة ومحتاجة ايضاً الى الدعم[٢٦]. ان ما هو مشاهد الان يوضح ان اعادة بناء المؤسسات الزراعية الرسمية يجري حالياً على قدم وساق في حين ان ذلك ليس متوفراً لمؤسسات القطاع الخاص. وفي الاعتقاد ان الوقت الحاضر يمثل فرصة جيدة لتدارك أهية وجود المؤسسات الزراعية غير الحكومية في الساحة ويجب اغتنام هذه الفرصة الان لتنظيم العلاقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن طريق إصدار قانون او تشريع يحدد مهام كل منهما وينظم إنشاء ونشاطات المؤسسات الزراعية غير الرسمية مع التركيز على مبدأ التعاون والتنسيق بين نشاطاتهما في المجالات الزراعية المختلفة. ويعود موضوع تحديد الادوار بين المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية الى قضية تمويل مشاريع التنمية الزراعية. ولكن يمكن اشتقاق واقتراح التوجهات التالية لتمويل مشاريع التنمية الزراعية ذات الاولوية[٢٧]:

٧- يتم تمويل البرامج والمشاريع التي تقدم خدمات عامة وليس لها مردود مادي مباشر من المنح والمساعدات التي تقدم الى السلطة الفلسطينية ويمكن حصر أهم البرامج والمشاريع التي تقع في هذا المجال فيما يلي:

(أ) برامج إنشاء المؤسسات الزراعية، وبالدرجة الأولى الرسمية وشبه الرسمية؛

(ب) برامج ومشاريع البنية التحتية الزراعية، مثل إنشاء الطرق وخدمات الكهرباء والماء والاتصالات؛

(ج) برامج التدريب الزراعي والبحوث الزراعية وخدمات الصحة البيطرية واعادة تآهيل الثروة السمكية في قطاع غزة وما شابه ذلك.

إن تمويل مثل هذه البرامج والمشاريع بهذه الكيفية لن يشكل عبئاً كبيراً في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني.

---

(٢٦) محمد عبد السلام جبر: أراء حول هيكلية وزارة الزراعة ودورها في عملية التنمية الزراعية، مقدمة الى: ورشة العمل لمناقشة نتائج دراسة البنك الدولي حول مأسسة وسياسات الزراعة في فلسطين، بيت لحم ٦-٧ تموز/يوليو ١٩٩٦.

(٢٧) راجع ايضاً: محمد عبد السلام جبر، تخطيط واستراتيجية التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد ٩٦ عام ١٩٩٤ صفحة ١٥٧.

٨- يتم تمويل البرامج والمشاريع التي تقدم خدمات خاصة ولها مردود مادي مباشر من القروض الميسرة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق قروض دواره Revolving funds يتم استرجاعها وتشغيلها ثانية، وهكذا. ويمكن حصر أهم البرامج والمشاريع التي تقع في هذا المجال فيما يلي:

(أ) رأس المال اللازم لإنشاء جهاز اقراض زراعي؛

(ب) برامج ومشاريع اعادة تأهيل مصادر مياه الري من آبار وعيون؛

(ج) برامج ومشاريع استصلاح وتنمية الاراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة.

٩- يتم تمويل القروض اللازمة للمزارعين والمؤسسات الانتاجية الزراعية عن طريق جهاز الاقراض الزراعي وفق سياسة القروض، والتي تكون غالبا بشروط مناسبة.

١٠- يمكن ان يتم تمويل بعض البرامج والمشاريع ذات الاولوية بواسطة اكثر من مصدر وبحيث تحصل هذه البرامج على دعم جزئي وخصوصا في مرحلة إعادة تأهيل القطاع الزراعي. ومن أمثلة ذلك مشاريع اعادة تأهيل الآبار والعيون واستصلاح الأراضي، بحيث يتم الغاء نسبة معينة من القروض اللازمة لصالح المستفيدين من المشروع وكحوافز لتبني مثل هذه المشاريع والتي يصعب في أحيان كثيرة تحمل جميع أعباء مثل هذه القروض من قبل القطاع الخاص الزراعي سواء كانوا مزارعين او مؤسسات.

وادارة مثل هذه القروض تحتاج الى جهاز اقراض ذات كفاءة عالية بالاضافة الى مستفيدين يلتزمون بصرف القروض في الاغراض المخصصة لها وسداد الاقساط في المواعيد المحددة لذلك.

ثالثاً - الخلاصة

١- يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني. فهو يمثل القطاع الانتاجي التقليدي الذي يقدم الغذاء وفرص العمل لجزء كبير من الفلسطينين والملاذ الاساسي للايدي العاملة في وقت الأزمات ومصدراً للعملات الاجنبية عن طريق تصدير منتجات زراعية في مقدمتها الخضروات والحمضيات وزيت الزيتون الى بعض الاقطار العربية والاوربية.

٢- ورثت السلطة الفلسطينية إقتصاداً ضعيفاً يعاني من تأخر واختلالات هيكلية وبنية تحتية مهلهلة. وقد كان القطاع الزراعي الاكثر استهدافاً لسياسات الاحتلال الاسرائيلي لانه يتضمن الارض والمياه الركيزتان الاساسيتنان في السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينين. فمنذ عام ١٩٦٧ واسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء والسيطرة على المصادر المائية ومساحات متزايدة من مظاهر الاراضي الفلسطينية. ومن اهم مظاهر السياسة الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينين الاعتقالات وحظر التجول واضعاف المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية والاستيلاء على جميع مصادر المياه وعلى أجزاء كبيرة من الاراضي لاقامة المستعمرات والمرافق المختلفة اللازمة لذلك وقلع الاشجار ووضع مساحات من الاراضي تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي كمناطق عسكرية محظور دخولها أو مزاولة اي نشاط بها. ولعل من ابرز المشاكل التي واجهتها السلطة الفلسطينية عند تسلمها الامور هو الضعف الواضح للمؤسسة الفلسطينية وفوضى التشريعات المستعملة وتدهور مستوى البنى التحتية والخدمات الاقتصادية المساندة من اقراض وارشاد وتسويق.

٣- قبل الشروع في رسم سياسات تنمية زراعية للاراضي الفلسطينية، فإنه يجب التفكيرَ أولاً في الظروف الواجب توفرها حتى يمكن لمثل هذه السياسات أن تطبق وتدار بكيفية تؤدي الى نجاحها. والاقتصاد الفلسطيني أحوج ما يكون الى تهيئة مثل هذه الظروف وخصوصاً وانه خارج من احتلال عسكري استمر لمدة ثلاثين عاماً ولا زالت أجزاء منه تخضع للادارة العسكرية الاسرائيلية. هذا بالاضافة الى خلفية الامتدادات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية وقطاع غزة تحت الادارة المصرية حتى عام ١٩٦٧. هذا الوضع خلق اختلافات في التشريع في كلا المنطقتين الامر الذي ادى الى اختلاف المرجعية وتباينها. لذلك منحت الأولوية من قبل السلطة الفلسطينية الى الشروع في بناء المؤسسة الفلسطينية والبدء في إصدار التشريعات اللازمة لتوحيد المرجعية القانونية في داخل الاقتصاد الفلسطيني. وما دام الشعب الفلسطيني قد بدأ مسيرته لإبراز كيانه الى حيز الوجود وبناء إقتصاد وطني يكون قادراً على التراكم والنمو، فإن الخيارات السياسية الاقتصادية المتاحة له تحت الظروف الفلسطينية والاقليمية والدولية محددة في ضرورة اعتماد الديمقراطية كنهج سياسي للدولة الفلسطينية والسوق الحر كنظام إقتصادي حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في النشاطات الاقتصادية تاركاً للدولة مساحة أقل للعمل وخصوصاً في مجالات الأمن والرقابة والبنة التحتية والخدمات العامة الأخرى. بالاضافة الى ذلك هناك متطلبات خاصة بالقطاع الزراعي يجب الانتباه اليها واعطائها الاهتمام اللازم وهي عدم تهميش القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني وعدم تهميش الريف وافساح المجال امام المشاركة الشعبية للسكان الريفيين بما في ذلك تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية.

٤- من المعاناة والمشاكل التي تواجه تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، فإنه أمكن اشتقاق وتحديد اهداف التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية فيما يلي:

(أ) بناء المؤسسة الزراعية الرسمية وغير الرسمية القادرة على إعادة تآهيل وتطوير القطاع الزراعي؛

(ب) تطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتتمشى مع متطلبات العصر الحديث وما تتطلبه الظروف الزراعية الاقليمية والدولية؛

(ج) تنمية القوى البشرية العاملة في الزراعة بما يتوافق مع المستجدات العلمية والتقنية اللازمة لقطاع زراعي حديث؛

(د) تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد الارضية وخصوصاً الاراضي الزراعية واراضي المراعي والغابات واستغلالها الاستغلال الامثل الذي من شأنه ان يزيد من تحسين فرص الاعتماد على الذات في الغذاء وتحسين الميزان التجاري عن طريق تصدير منتجات زراعية الى الخارج.

(هـ) تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد المائية وتطويرها واستغلال مياه الري في الزراعة بكفاءة كبيرة؛

(و) تطوير الخدمات الزراعية المساندة مثل خدمات التسويق والاقراض والارشاد الزراعي وحفز القطاع الخاص للتوسع في تقديم مثل هذه الخدمات منفرداً أو متعاوناً مع المؤسسات الرسمية الزراعية؛

(ز) اعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة؛

(ح) تطوير البنى التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات في المناطق الريفية؛

(ط) حماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه وغطاء خضري وحيواني والعمل على وقاية البيئة والحفاظ على توازنها البيولوجي؛

(ي) تطوير المناطق الريفية والعمل على تبني تنمية ريفية متكاملة في الخدمات المقدمة الى الريف ومتكاملة مع المناطق الحضرية مع الاخذ في الاعتبار التوسع في توطين العائدين في المناطق الريفية.

(ك) اهداف اخرى متداخلة مع الاهداف السابقة مثل زيادة دخول المزارعين ورفاهيتهم والحد من الهجرة من الريف الى الحضر ورفع انتاجية العمل والمحاصيل الزراعية.

اما من حيث ترتيب هذه الاهداف في أولويات، فانه يمكن القول ان تحقيق جميع هذه الاهداف ذات اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بوجه عام والقطاع الزراعي بوجه خاص وذلك لان الفترة الحالية تستلزم جهوداً كبيرة لاعادة التوازن الى هيكلية القطاع الزراعي وتعويضه عن المعاناه والضرر الذي حدث له من جراء ثلاثين عاماً من الاحتلال الاسرائيلي. لذلك فان هذا الامر يستدعي العمل على جميع الجبهات التنموية في آن واحد. ولتحقيق ذلك فانه يجب المباشرة الفورية ببناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية الرسمية والخاصة ودعمها لتصبح قادرة في وقت وجيز على القيام بأعباء التنمية الزراعية بصورة عامة وتصميم وادارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة اعلاه.

٥- حيث أن المؤسسات غير الحكومية العاملة في الزراعة لا زالت ضعيفة وتحتاج الى المزيد من الرعاية والتشجيع، فإن الوزارات المختلفة للسلطة الفلسطينية وفي مقدمتها وزارة الزراعة تبقى في الوقت الحاضر المؤسسة الرئيسية الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والزراعية حتى تتمكن مؤسسات

القطاع الخاص من اخذ دورها المنشود في هذه العملية. فهناك مهام عاجلة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية تجاه الاقتصاد الوطني ككل بما في ذلك مهام عاجلة تقع على عاتق وزارة الزراعة.

(أ) بناء الثقة في الاقتصاد الفلسطيني داخلياً وخارجياً باعتباره قادراً على أن يمثل اقتصاد دولة ذات مقومات للبقاء، وذلك عن طريق وسائل الاعلام وباظهار جوانب القوة فيه مثل القوى البشرية ذات التعليم والخبرة العالية والموارد الطبيعية رغم محدوديتها، واظهار جوانب الضعف التي ينبغي أن تدرج ضمن أولويات التنمية مثل بناء المؤسسة الاقتصادية والبنى التحتية؛

(ب) إعداد استراتيجيات وسياسات للتنمية الاقتصادية الكلية والقطاعية، بما في ذلك القطاع الزراعي، لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني؛

(ج) تطوير واصدار المزيد من القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاقتصادي بجميع مجالاته المختلفة بصورة متكاملة ومتناسقة مع بعضها.

وهذه الركائز تخدم الاقتصاد الكلي بما فيه من قطاعات مختلفة ومنها تستخلص تلك التي يحتاجها القطاع الزراعي.

اما وزارة الزراعة فانه يجب عليها الاسراع بانجاز تطوير هيكلية الوزارة ومؤسساتها المختلفة ووضع الخطط والاستراتيجيات للتنمية الزراعية وتقييم وتطوير التشريعات الزراعية واستكشاف اسواق خارجية للمنتجات الزراعية الفلسطينية وتنشيط مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الزراعة والاهتمام بالبحوث الزراعية والتطبيقية.

٦- اقترحت هذه الدراسة مجموعة من البرامج ذات الاولية والتي من نشأتها تحقيق الاهداف المذكورة سابقاً. تتمثل هذه البرامج فيما يلي:

(أ) برامج تطوير بناء المؤسسة الزراعية؛
(ب) برامج لرفع قدرة العاملين في المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية؛
(ج) برامج تطوير التشريعات والقوانين الزراعية؛
(د) برامج لادارة مياه الري؛
(هـ) برامج لاستصلاح وتطوير الاراضي الزراعية؛
(و) برامج لتطوير الخدمات التسويقية المساندة؛
(ز) برامج لاعادة تأهيل خدمات الصحة البيطرية؛
(ح) برامج لاعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة؛
(ط) برامج تتعلق بالمشاكل البيئة المرتبطة بالزراعة؛
(ي) برامج التنمية الريفية المتكاملة.

٧- من الفرضيات الاساسية في ادارة القطاع الزراعي ان المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية يجب ان تكون قادرة على التعاون والتنسيق فيما بينها وقادرة ايضاً على التعاون والتنسيق والتفاعل مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الاخرى الموجودة في البلد وذات العلاقة بالقطاع الزراعي مثل وزارات المالية والتجارة والمصارف التجارية وغرف التجارة والصناعة والزراعة وخلافه ووزارة العدل والبرلمان. ويمكن أن يتمثل عمل المؤسسات الزراعية على سبيل المثال وليس الحصر فيما يلي:

(أ) يقوم المجلس الزراعي الاعلى برسم سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية متعاوناً في ذلك مع الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص المعنية؛

(ب) تقوم وزارة الزراعة ممثلة بدوائرها المتخصصة بالتخطيط وتنفيذ السياسات الزراعية وتقديم العديد من الخدمات المنوطة بها مثل الارشاد الزراعي وخدمات الصحة البيطرية والبحوث الزراعية التطبيقية وخلافه؛

(ج) تشارك المؤسسات الزراعية غير الرسمية وفي مقدمتها الجمعيات التعاونية الزراعية كل في مجال المهام الموكلة لها وبالتعاون مع المؤسسات المعنية الاخرى؛

(د) تقوم كليات الزراعة برفد مؤسسات التنمية الزراعية الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك ايضاً العمل الحر بكوادر جديدة مؤهلة وقادرة على العمل بكفاءة. كذلك فإن هذه الكليات تستطيع ان توجه الجزء الاكبر من البحث الاكاديمي بها الى بحث تطبيقي منصب مباشرة على المشاكل الحالية والحاجات الأنية للقطاع الزراعي بحيث يمكن تطبيق نتائج هذه الابحاث في زمن قصير وان تكون ذات فائدة مباشرة؛

(هـ) يقوم الجهاز المصرفي المقترح انشاؤه بتوفير القروض اللازمة للمزارعين وادارة هذه القروض بكفاءة أخذين في الاعتبار الاستفادة في ذلك من تجارب الاقطار المحيطة وفي مقدمة ذلك تجربة مصر وتجربة الاردن؛

(و) كذلك وفي وسط ديمقراطي فإن المجالس المحلية والقروية والمزارعين والمنظمات الشعبية الأخرى تستطيع ان تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية وخصوصاً على المستوى المنطقة المتواجدة بها. ويمكن ان تتوسع دائرة العمل لتشمل القطر كله إذا ما اتيحت لهذه التنظيمات من النمو الافقي لتصبح اتحادات قطرية مثل اتحاد المزارعين واتحاد المرأة الريفية وخلافه.

ويرتبط موضوع تحديد الادوار بين المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية بقضية تمويل مشاريع التنمية الزراعية. ولكن يمكن اشتقاق واقتراح التوجهات التالية لتمويل مشاريع التنمية الزراعية ذات الاولوية:

(١) يتم تمويل البرامج والمشاريع التي تقدم خدمات عامة وليس لها مردود مادي مباشر من المنح والمساعدات التي تقدم الى السلطة الفلسطينية ويمكن حصر أهم البرامج والمشاريع التي تقع في هذا المجال فيما يلي:

أ- برامج إنشاء المؤسسات الزراعية، وبالدرجة الأولى الرسمية وشبه الرسمية.

ب- برامج ومشاريع البنية التحتية الزراعية، مثل إنشاء الطرق وخدمات الكهرباء والماء والاتصالات.

ج- برامج التدريب الزراعي والبحوث الزراعية وخدمات الصحة البيطرية واعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة وما شابه ذلك.

إن تمويل مثل هذه البرامج والمشاريع بهذه الكيفية لن يشكل عبئاً كبيراً في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني.

(٢) يتم تمويل البرامج والمشاريع التي تقدم خدمات خاصة ولها مردود مادي مباشر من القروض الميسرة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق قروض دواره Revolving funds يتم استرجاعها وتشغيلها ثانية، وهكذا. ويمكن حصر أهم البرامج والمشاريع التي تقع في هذا المجال فيما يلي:

أ- رأس المال اللازم لإنشاء جهاز اقراض زراعي.

ب- برامج ومشاريع اعادة تأهيل مصادر مياه الري من آبار وعيون.

ج- برامج ومشاريع استصلاح وتنمية الاراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة.

(٣) يتم تمويل القروض اللازمة للمزارعين والمؤسسات الانتاجية الزراعية عن طريق جهاز الاقراض الزراعي وفق سياسة القروض، والتي تكون غالباً بشروط مناسبة.

(٤) يمكن ان يتم تمويل بعض البرامج والمشاريع ذات الاولوية بواسطة اكثر من مصدر وبحيث تحصل هذه البرامج على دعم جزئي وخصوصاً في مرحلة إعادة تأهيل القطاع الزراعي. ومن أمثلة ذلك مشاريع اعادة تأهيل الآبار والعيون واستصلاح الأراضي، بحيث يتم الغاء نسبة معينة من القروض اللازمة لصالح المستفيدين من المشروع وكحوافز لتبني مثل هذه المشاريع والتي يصعب في أحيان كثيرة تحمل جميع أعباء مثل هذه القروض من قبل القطاع الخاص الزراعي سواء كانوا مزارعين او مؤسسات.

المرفق

قائمة بنشاطات قسم الزراعة/شعبة القضايا والسياسات القطاعية في الاراضي الفلسطينية

List of Activities of the Agriculture Section/SIPD in the Palestinian Territories

Food Security in the West Bank and Gaza Strip
E/ESCWA/AGR/85/4

تنمية الصادرات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)
E/ESCWA/AGR/87/17

دراسة الجدوى الاولية لانشاء مركز تدريبي انتاجي للالبان في الضفة الغربية
E/ESCWA/AGR/92/6

التنمية الريفية في الاراضي الفلسطينية المحتلة
E/ESCWA/AGR/92/7

Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/93/9

Rehabilitation of Deep Wells in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/93/9/Add.1

Rehabilitation of Springs and Related Irrigation Canals in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/93/9/Add.2

Project Proposal for the Rehabilitation of the Fishery Sector in the Gaza Strip
E/ESCWA/AGR/94/1

مشروع مقترح لاعادة تأهيل مشروع الاسماك في قطاع غزة
E/ESCWA/AGR/94/1/Rev.1

Rehabilitation of Veterinary Services in the Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/94/9

اعادة تأهيل قطاع الخدمات البيطرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة
E/ESCWA/AGR/94/9

Prospective Development of the Agricultural Institutions in the Occupied Palestinian Territories: Proposed Action Programme for the Restructuring of the Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/94/7

التطوير المرتقب للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
برنامج العمل المقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة
E/ESCWA/AGR/94/7/Rev.1

National Farm Data Handbook : Occupied Territories
دليل وطني عن البيانات المزرعية في الاراضي الفلسطينية
E/ESCWA/AGR/1995/7

دراسة وتقييم مؤسسات الاقراض الزراعي في الاراضي الفلسطينية
Assessment and Evaluation of Agricultural Credit Institutions in OPT
E/ESCWA/AGR/1995/9

واقع وآفاق تطور النمط الزراعي في قطاع غزة
Assessment and Prospective Development of Cropping Pattern in Gaza
E/ESCWA/AGR/1995/11

Workshop on Planning and Appraisal for Agricultural and Rural Development Projects. 26/7 - 12/8/1992, Jerusalem, 32 participants

Workshop on Monitoring and Evaluation of Rural Development Projects
2 - 6 October 1994, Amman, Jordan, 22 participants, out of them 13 Palestinian.

اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في البلدان الاعضاء في الإسكوا
١٠ - ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٣ ، عمان، الاردن
شاركت فلسطين بورقة عمل حول التنمية الريفية في الاراضي الفلسطينية المحتلة
Expert Group Meeting for Assessment of Policies and Programmes of Rural Development in ESCWA Countries
E/ESCWA/AGR/93/14

وقائع اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في البلدان الاعضاء في الإسكوا
Proceedings of the Expert Group Meeting for Assessment of Policies and Programmes of Rural Development in ESCWA Countries
E/ESCWA/AGR/93/14

Evaluation of Agricultural Policies in the Palestinian Territories (Policy Analysis Matrix Approach) (in preparation)

مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للاراضي الفلسطينية (في طور الانجاز)

وثيقة مشروع حول اعادة تأهيل الجمعيات التعاونية الزراعية (في طور الانجاز)

وثيقة مشروع حول اعداد استراتيجية التنمية الزراعية (في طور الانجاز)

تقييم دور المنظمات غير الحكومية في المجال الزراعي التسويقي في الاراضي الفلسطينية المحتلة
(في طور الانجاز)